

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 20

الحقوق

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
تصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً وأغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

{ هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية }

القسم القضائي

{ ٤٨ }

نقض وإبرام - ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠
ليان خباز - ضد - عبد الغني سعيد القباني
وصف الواقعة

لا محل للنقض متى كان الحكم الصادر
بالبراءة المذكوراً في أسبابه ان التهمة غير ثابتة
فاذا جاء عرضاً ضمن أسباب الحكم ذكر واقعة
غير معاقب عليها ولو كان هذا الوصف خطأ
فليس هناك وجه لإبطال الحكم بطريق النقض
والإبرام

بيان الاسباب

اذا ذكر في الحكم الصادر ببراءة المتهم
ويرفض طلب التمييز المدني ان التهمة غير
ثابتة فذكر هذا السبب وحده كاف لرفض
طلب المدعي المدني

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت
رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة
وبحضور خبشات موسىو دوهلس وقائم أمين
بك ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاة
ومحمد صديك بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية أحمد علي سعودي أقدي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في العاين المقدم من ليان خباز الوكيل عن
محل الخواجه لكح وشركاه المدعي المدني في
قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٧ سنة ٩٩
المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٨٥٩ سنة ٩٩
ضد

عبد الغني سعيد القباني عمره ٤٠ سنة قباني
وفلاح مولود ومقيم بناحية الغنوة القبلية

وقائع الدعوى

النيابة العمومية طلبت معاقبة المتهم بالمادة ٣١٥
عقوبات نظير تجاربه على اختلاس مبلغ ٣٦٩٣
غرش و٢٠ فضه دفعه له الخواجه حنا الديب
باقي ثمن أقطان مشترى الخواجات لكح من
المتهم وأنكر استلامه اياه وذلك في يوم الجمعة
٢٨ أكتوبر سنة ٩٨

والخواجة ليان خباز أدخل نفسه مدعياً
بحق مدني وطلب الحكم له بمبلغ خمسين جنيهاً
على سبيل التمييز

ومحكمة دسوق الجزئية حكمت بتاريخ ٦
يوليه سنة ٩٩ عملاً بالسنتين ٣١٥ و ٤٩٠
عقوبات حضورياً بحبس عبد الغني سعيد مدة
شهرين والزامة بغرامة قدرها ٩٢٣ غرش و ١٥
فضه وبالزامة بان يدفع للمدعي المدني مبلغ أربعة
آلاف وخمسة قرش صاغ بصيغة تمييز
وملزوميته بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبق
المادة ٤٩ عقوبات

فالحكوم عليه استئناف هذا الحكم والنيابة
العمومية والمدعي بالحق المدني طلبا تأييد الحكم
الاستئناف

ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئنافية حكمت
بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٩ عملاً بالسنتين ١٧١
و ١٧٢ جنابات حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً
وموضوعاً بالفاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم
مما نسب اليه ورفض طلبات المدعي المدني
والزامة بالمصاريف . وفي يوم الاثنين ٤ ديسمبر
سنة ٩٩ تقرر بقلم كتاب المحكمة المذكورة من
الخواجه ليان خباز المدعي المدني برغبة النظر
في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام بناء
على المادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والوكيل
عن المدعي المدني والمحامي عن المتهم والاطلاع
على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان طلب نقض وإبرام حكم محكمة
طنطا الاستئنافية الصادر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ٩٩
القاضي ببراءة عبد الغني سعيد القباني من
تهمة الاختلاس الموجهة قبله تقدم في الميعاد
المقرر قانوناً فهو مقبول شكلاً

وحيث ان الطالب يستند على الاوجه الآتية
أولاً ان الحكم الاستئنافي لم يعتبر الفعل
المنسوب لالمتهم اختلاساً ولم يطبق عقابه على
نص المادة ٣١٥ عقوبات

ثانياً مخالفة الحكم المطعون فيه للاصول المتبعة لطرق الاثبات وعدم قبول اليانة بالشهادة ثالثاً ان الحكم المذكور لم يبين أسباب رفض التعويض المدني

عن الوجه الاول

حيث انه مذكور في أسباب الحكم عدم ثبوت التهمة وان المحكمة ليست ملزمة بوصف الواقعة المعاقب عليها واذا ورد ذلك في الحكم فتكون قد جاءت باسم لم يحتم ذكره ولم يؤثر على نص الحكم المبين بأسباب كافية

عن الوجه الثاني

حيث ان الطالب يستند في هذا الوجه بوجود اقامة الدليل بالينة وسماع شهادة الشهود لان الفصل الذي أجراه المتهم واستلامه مبلغ ٣٦٩٣ غرش و ٢٠ فضه يعتبر عملاً تجارياً وحيث انه لا يستدل من وقائع الدعوى الميئة في الحكم الصفة التجارية المدعى بها وان المتهم قبائي وليس تاجراً وان الواقعة المذمومة اليه هي تهمة اختلاس مبلغ ٤٦٩٣ غرش و ٢٠ فضه تمن أقطان. مشترى الخواجات لكح وهو مبلغ ادعى المتهم عدم استلامه له

وحيث ان الحكم لم يبين أيضاً عدم استلام المتهم الثمن المذكور لنفسه وان لا شيء ثبت توسطه بين الخواجات لكح والبائع واذا فرض بانه بائع وليس بتاجر فيبيع محصول الزراعة لا يمكن اعتباره عملاً تجارياً طبقاً للمادة ٣ من القانون التجاري واذا فن قواعد الاثبات المدنية التي اتبعها الحكم المطعون فيه جاءت في محلها ومنطبقة على الوقائع المنسدة في الحكم المذكور

عن الوجه الثالث

حيث ان عدم ثبوت التهمة الوارد في الحكم المظنون فيه كاف لرفض طلب المدعي المدني المتحصن في فرض اثبات الوقائع التي ترتب عنها إلحاق الضرر به

وحيث انه وان كانت المادة ١٧١ جنائيات محتم على القاضي الفصل في طلبات المدعي المدني

عند صدور الحكم بالبراءة الا أنه من جهة أخرى لا يمكن الحكم بالتعويضات على شخص ثبتت براءته من جريمة أخذت أساساً لطلب اصلاح الضرر الذي نشأ وزيادة على ذلك فان الحكم المستأنف قضى في هذه المادة برفض طلبات المدعي المدني

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والابرار المقدم من المدعي بالحق المدني وبالزامه بالمصاريف

٤٩٩

نقض وإبرار - ١٠ يونيو سنة ٩٩

جورجي مرقص - ضد - النيابة

الاختلاس والتكليف بالدفع

لم يضع القانون طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي للمتهم في دفع ما ظهر طريقه حتى اذا امتنع تعلم منوياته وحينئذ يستحق العقاب بل ترك ذلك لقراءة قاضي الموضوع وليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع في هذا الامر

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات سعد زعولون بك ويوسف شوقي بك ومستر كوغلان وأحمد زيور بك قضاة ومحمد صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي سعودي اقندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من جورجي مرقص عمره ٢٨ سنة كاتب تحصيلجي بالمحافظة ومقيم بكم الدكة ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٤٥ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٣٧٥ سنة ٩٩

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت جورجي مرقص

باختلاسه لأموالاً ميرية وتبديدها وظهر ذلك في شهر نوفمبر سنة ٩٨ والمبلغ المختلس هو ٢٥٧٧ مليم و ٣٧٤ جنيه

ومحكمة اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٩٩ طبقاً للمادة ٢١٠ جنائيات حضورياً ببراءة ساحة جورجي مرقص من هذه التهمة والافراج عنه فوراً أن لم يكن محبوساً لسبب آخر وأضافت المصاريف على طرف الحكومة ونيابة المحكمة المذكورة استأنفت هذا الحكم ونيابة الاستئناف طلبت لفوؤه والحكم على المتهم بالمادة ١٠٠ عقوبات ومحكمة الاستئناف حكمت في ٩ مايو سنة ٩٩

طبقاً للمواد ١٠٠ و ٣٥٢ و ٢٠٥ و ٤٩ عقوبات حضورياً بلغو الحكم المستأنف وبمعاينة المتهم بالحبس مدة ستة أشهر وبسدم أهلية مؤبداً للتقليد بأي رتبة أو وظيفة ميرية والزامه بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٤٩ عقوبات

وفي يوم ١٠ مايو سنة ٩٩ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبة النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرار

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال طالب النقض والاطلاع على أوراق القضية والمدولة في ذلك قانوناً

من حيث ان النقض والابرار مبني على ان تهمة الاختلاس المسندة الى المتهم لم يتوفر فيه شرط العقوبة وهو امتناع المتهم عن الدفع بعد تكليفه به قانوناً لان هذا التكليف لم يحصل

وحيث ان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي الذي يدعيه المتهم في تقريره بل ترك الامر في ذلك لقاضي الموضوع بقدره حق قدره

وحيث ان قاضي الموضوع اعتبر الاختلاس موجوداً بجميع أركانه المكونة له من الادلة التي قامت عنده وليس لمحكمة النقض والابرار حق المراقبة عليه فيما يتعلق بهذا الاعتبار الذي ترك القانون له السلطة فيه

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض طلب
النقض والابرار

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض
والابرار المقدم من المحكوم عليه وبالزامه
بالمصاريف وان لم يدفع بمامل طبقاً للقانون

٥٠٥

نقض وابرار - ١٠ مارس سنة ١٠٠

عبد الحليم فوزي - ضد - النيابة

اسباب الحكم

١ - يكون الحكم لاغياً اذا خفى من
الاسباب كما نصت المادة ١٠٢ من قانون المرافعات
٢ - اذا لم توجد اسباب الحكم في قلم
الكتاب لغاية اليوم الثامن عشر من تاريخ صدوره
بمتر خالياً من ذكر الواقعة والنص القانوني
ويكون باطلاً يتعين نقضه

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رئاسة حضرة سعد زغلول بك وبمحضر حضرات
سيو دوهاس وستر ويلمور ويوسف شوقي
بك وستر هالتون قضاة ومحمد صفوت بك
الافوكاتوا العمومي لدى المحاكم الاهلية ومحمد علي
سعودي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من عبد الحليم فوزي عمره
٢٤ سنة تلميذ بالصحة سكنه بجبة الدشطوشي
وحاضر للمحاماة عنه محمد اقليد ليب

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٨١

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اهتمت المذكور بتقاريره
سعادة مدير الصحة ووكيلها على تصريحين
أحدهما باسمه والثاني باسم محمد حسين فهمي
واستحصل بفبر حق على ختم التفتيش وبصمه
على هذين التصريحين واستعمل طرق النصب

والاحتيال على محمد حسين المذكور حتى تحصل منه
على ٢٥ غرش في ٥ أغسطس سنة ٩٩ وطلبت عقابه
بالمواد ١٨٤ و ١٨٥ و ٣١٢ عقوبات

ومحكمة مصر الجنائية حكمت في ٢٢ نوفمبر
سنة ٩٩ طبقاً للمادة ٣١٢ و ٢٠ و ٤٩ عقوبات
حضورياً باعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة
٣١٢ عقوبات فقط وبجس المتهم مدة ثلاث سنوات
وبتفرجة ١٠١ غرش والزمت بالمصاريف

فالمحكوم عليه استأنف هذا الحكم وكذلك
النيابة استأنفته

ونبابة الاستئناف طلبت الحكم عليه بالمادة
١٨٤ عقوبات نظير التزوير بمسوقتين وتأييد
الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة النصب

ومحكمة الاستئناف بتاريخ ١١ يناير سنة
٩٠٠ حكمت طبقاً للمواد ١٨٤ و ٣١٢ و ٢٠
و ٤٩ و ٣٥٢ فقرة ثالثة عقوبات حضورياً بالغاء
الحكم المستأنف بالنظر لجريمة التقليد والحكم
على المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتأييد
الحكم بالنسبة لتهمة النصب وألزمت بالمصاريف
وفي يوم الاحد ١٤ يناير سنة ٩٠٠ قرر
بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في
هذا الحكم أمام محكمة النقض طبقاً للمادة ٢٢٠
جنايات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمهاجي
عن رافع النقض والاطلاع على أوراق القضية
والمدافعة قانوناً

ومن حيث ان طلب النقض والابرار تقدم
في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث أن أوجه النقض تنحصر في أن
أسباب الحكم الاستئنافي المطعون فيه لم توجد
بقلم كتاب المحكمة لغاية اليوم الثامن عشر
من تاريخ صدوره خلافاً للقانون الذي يقضي
بإيجاد الاسباب في القلم المذكور في ظرف ثمانية
أيام وعليه فالحكم يتبر خالياً من ذكر الواقعة
والنص القانوني الذي عوقب المتهم بمقتضاه

وحيث انه يتضح من أوراق الدعوى ان
أسباب الحكم لم تودع بقلم الكتاب ليطلع عليها

من له صالح فيها الا اليوم الثامن عشر بمسد
النطق بالحكم أي اليوم الاخير من المدة المقررة
للطعن فيها بطريق النقض والابرار

وحيث ان القانون نص على بطلان الحكم
اذا لم يشتمل على بيان الواقعة ولكنه لم ينص
على الاسباب فيجب الرجوع في حكمها الى
قانون المرافعات كما هي القاعدة

وحيث ان المادة ١٠٣ مرافعات نصت بان
الحكم يكون لاغياً اذا لم يكن له اسباب فيلزم ان
يسري حكم هذه المادة على المسائل الجنائية والقول
بخلاف ذلك يؤدي الى ضرر في الامور الجنائية
قولا يتأتى تداركه كما في المواد المدنية

وحيث ان المقصود من المدة المحددة في
المادة ٢٢١ هو التمكن من جسد الاحكام
مشملة على الوقائع والاسباب التي استوجبت
العقاب

وحيث أن مدة الطعن القانونية كانت مقدرة
بثلاثة أيام قبل اصدار الامر العالي للمؤرخ ٢٤
يناير سنة ٩٠ وان المتبع في الاحكام هو النطق
بنصها في الجلسة بدون تلاوة الاسباب التي تقدم
فيها بمسد الى قلم الكتاب وان تأخيرها لم ينشأ
عنه ضرر لان الطعن بطريق النقض لم يستوجب
اذ ذاك رفع اوجه في مدة مقررة ويمكن قبول
الطعن المذكور بعد سماع طالبيه لنص الحكم
في الجلسة

وحيث ان الامر العالي المذكور يقضي بعدم
قبول النقض اذا لم يكن مسبباً ولذلك استبدل
مدة ثلاثة أيام بخمسة عشر يوماً حتى يتمكن الطالب
في استئنافه من فحص الحكم وتسبب طعنه وواجب
على قلم الكتاب في الفقرة الرابعة من المادة ٢٢١
معدلة ان يعطيه في ظرف ثمانية أيام صورة من
الحكم من تاريخ صدوره اذا طلب ذلك

وحيث انه وان كان عبر في الطبعة الفرنسية
بدل الصورة بملخص غير انه مهما كان المعنى
المراد فانه لا يتأتى استخراج صورة أو ملخص
من حكم لم يوجد منه سوى توقيعه (أي صيته
الازامية) ولذلك يلزم وجود الحكم في ظرف

الثانية أيام حتى يثنى الزام قلم الكتاب بالقيام بهذا الواجب والا كان تكليفاً بالحال في بعض الاحوال

وحيث ان القانون في الحقيقة لم يوجب بطلان الاحكام اذا لم تسلّم صورها أو ماخصها في مدة الثانية أيام لان استلامها ليس ضرورياً يمكن صاحب الشأن من الطعن فيها بطريق النقض والابرار اذ يمكن معرفة الحكم المراد الطعن فيه بالاطلاع عليه بين أوراق الدعوى أو بطريقة أخرى ولذلك فان الممول عليه هو وجود الحكم في أصله لا وجود صورة أو ملخص منه وهو ما أراده القانون في المادة ٢٢١ فقرة رابعة

وحيث انه لو سلم بان استلام الصورة يجوز حصوله في اليوم الأخير من الميعاد المحدد قانوناً كما حصل في هذه الدعوى يترتب على ذلك تنقيص هذه المدة الى بضعة ساعات أو الى لحظة فلا يتيسر لذوي الشأن التزوي في أوجه النقض وغرضها وابدائها في ميعادها القانوني الذي أوجب القانون ملاحظته والا كان العمل لاغياً

وحيث انه لا يمكن القول بان للتأخير في ابداع أسباب الحكم بقلم الكتاب لا يتبع منه الا اطالة المدة القانونية للطعن بطريق النقض وهذا مخالف لنص المادة ٢٢١ التي تحمل سريان مدة النقض ابتداء من النطق بالحكم وليس بعد ايداعه في قلم الكتاب

وحيث انه يجب نقض الحكم لطلانه بطلاناً جوهرياً من عدم ذكر الواقعة وأسباب الحكم لان ما اطلع عليه رافع النقض لا يشتمل الا على النص الذي نطق به في الجلسة

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار وألغت الحكم المنطوق فيه وحالة الدعوى على جلسة أخرى بمحكمة الاستئناف لتفصل فيها مجدداً وازافة المصاريف على طرف الحكومة

٥١

بني سويف مدني - ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩
سليمان محمود نور الدين - ضد - سلامة جرجس
في قوة الشيء المحكوم فيه وفي القرار الذي يصدر بأن لاوجه لأقامة الدعوى وفي الادعاء بالتزوير

القرار الذي يصدر من قاضي التحقيق في دعوى تزوير بأن لاوجه لأقامة الدعوى ويؤيد من أودة المشورة لامتنع من الادعاء بتزوير الورقة أمام المحكمة المدنية والبرق فيها أمامها

محكمة بني سويف الاهلية بالجلسة المتقدمة علناً بسراي المحكمة هيئة مدنية تحت رئاسة حضرة محمد محرز بك وكيل المحكمة وبحضور حضرتي عبد اللطيف علي اقدي وعبد الحكيم عسكر اقدي القاضيين وحضور حسن اقدي صبري كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي
في قضية سليمان محمود نور الدين من صربان خويلد ومقيم بناحية اهناية المدينة الواردة جدول المحكمة نمرة ٧١ سنة ٩٩ بتوكيل سليم اقدي رطل

ضد

سلامة جرجس من اهناية المدينة
بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث ان هذه الدعوى تخص بتثبيت ملكية المدعي لعدن ٦ وكسور والمدعى عليه قدم عقداً فطعن فيه من المدعي بالتزوير وقرر بأدلة وأعلنها للمدعى عليه

وحيث انه قبل المرافعة من المدعى في أدلة التزوير ورفع وكيل المدعى عليه مسألة فرعية يتمسك بالحكم بمقتضاها بعدم جواز نظر دعوى التزوير هذه وذلك لسبق نظرها والحكم فيها جنائياً مع وجود المدعي في الدعوى الجنائية بصفته مدعي مدني وشرح ذلك بأن قال بأن موكله اشترى الاطيان من سليمان محمود نور

الدين المدعي ولما آجرها لشخص آخر فسلبان محمود بعد ان باع تلك الاطيان ونقل تكليفها باسم المشتري قدم بلاغاً للشيابة بأن سلامه جرجس المدعى عليه زور عقداً عليه بيع الاطيان المذكورة وأقام نفسه مدعياً مدنياً أمام حضرة قاضي التحقيق وبعد حصول التحقيقات أصدر هذا أمره بعدم وجود وجه لأقامة ادعوى على المدعي عليه فعارض في ذلك المدعي المدني أمام أودة المشورة بنفس الادلة المينة اليوم باعلان أدلة التزوير وأودة المشورة رفضت المعارضة وأيدت أمر قاضي التحقيق واستند في ذلك على مرافعة والمذكرة المقدمة منه

وحيث ان وكيل المدعي طلب الحكم برفض هذه المسئلة الفرعية لان القرار الصادر من حضرة قاضي التحقيق المؤيد بحكم أودة المشورة لا يبرر أنه مكتسب لقوة الشيء المحكوم فيه وأن لاهناك مانع يمنع من السير في هذه الدعوى أمام هذه المحكمة المدنية واستند في ذلك على ما أيداه بالمرافعة والمذكرة المقدمة منه

المحكمة

حيث ان الاحكام الجنائية التي تصدر بالقوة تكون حجة أمام المحاكم المدنية فيما يتقرر بها اما الاحكام الصادرة بالبراءة فيجب التمييز بالبراءة المحكوم بها بناء على أن الفعل لم يصدر من المتهم أو لم يحصل اصاله وبين البراءة المحكوم بها بناء على عدم ثبوت التهمة ففي الحالة الاولى يكون الحكم الجنائي حجة أمام المحاكم المدنية وفي الحالة الثانية لا يكون حجة ولا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه أمامها وبناء على هذه القاعدة اذا حكم ببراءة المتهم من تهمة التزوير بناء على عدم ثبوتها قبله فلا يمنع ذلك من اقامة لدعوى المدنية بتزوير الورقة التي حكم ببراءة مزورها لعدم ثبوت التزوير قبله (انظر دالوز كودانونيه مدني نوة ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ صحيفة ٢٧٤ جزء ٢) هذا فيما يخص بالاحكام أما فيما يخص بالأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لأقامة الدعوى فواء كان هذا الأمر مبنياً على

قانون الانتخاب

(تعديل)

هذا نص الامر العالي الذي صدر يوم الاثنين الماضي ١٢ صفر و ١١ يونيه سنة ١٠٠٠ تعديل للمادة السادسة والمادة ٤٤ من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٢ وهو بعد الديباجة

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعلى قانون الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٢ وحيث أنه يقتضى استيفاء النصوص الواردة في هذين القانونين على الاعضاء الذين يصبحون غير أهل لوجودهم في الجمعية العمومية وفي مجلس شورى القوانين وفي مجالس المديرية فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت (المادة الاولى) عدلت المادة السادسة من قانون الانتخاب كما يأتي

لا تدرج اسماء الآتي بينهم في دوائر الانتخاب أولا المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الحيازة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

(المادة الثانية) عدلت المادة الرابعة والاربعين من قانون الانتخاب السالف ذكره كما يأتي

كل طعن في صحة الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من صاحب الشأن في ظرف ثمانية أيام الى رئيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أن كان العضو منتخباً لايها وإلى المدير أن كان منتخباً لمجلس المديرية فإذا لم يظهر عدم الاهلية الا بعد مضي الميعاد المذكور فلا يتبدى الميعاد الا من تاريخ العلم بذلك وعلى الرئيس أو المدير بحسب الاحوال أن يرسله في الثانية أيام التالية الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية الآتي بيانها وعليه أيضاً أن يخبر الهيئة بذلك عند التثامها

منشورات لجنة المراقبة القضائية

(٥)

التنازل عن الاستئناف

بذكره عمومية صادرة من اللجنة بتاريخ ٧ مارث سنة ١٠٠٠ نمرة ٣

لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنيح أن المحكوم عليهم يتنازلون عن الاستئناف المرفوع منهم بتقرير بقلم كتاب المحكمة بدون أن يرفع هذا التنازل الى المحكمة الاستئنافية لاعتقاده

وقد لاحظت اللجنة أيضاً في بعض قضايا أخرى من هذا القبيل ان المحكمة الاستئنافية عند حصول التنازل من المحكوم عليهم بالكيفية المتقدمة تشترط حضورهم شخصياً في الجلسة لكي يتنازلوا عن الاستئناف مرة ثانية

وحيث ان كلتا الطريقتين لا مبالغ لهما في القانون لان اولاهما تحول دون المحكمة من التصديق على التنازل بلا موجب والثانية تحكم بلا مقتضى حضور المستأنف بالذات أمام المحكمة

وحيث أن اعتماد التنازل المرفوع من المستأنف بتقرير في قلم الكتاب يتعلق بالمحكمة الاستئنافية دون غيرها

وحيث أنه مما يؤيد هذا المبدأ أن الملزم بمصاريف التنازل هو المحكوم عليه وأن المحكمة الاستئنافية وحدها هي التي لها الحق في الحكم بالزامه بتلك المصاريف

وحيث أنه يتعين على النيابة أن ترفع تنازل المحكوم عليهم الى محاكم ثاني درجه لتقريره في محضر الجلسة ولا حاجة لحضور المستأنف شخصياً أمام المحكمة في هذه الحالة فلهذه الاسباب رأيت اللجنة ضرورة استلفات أنظار المحاكم والنيابات الى ما تقدم

أن الفعل المسند للمتهم ليس بمجنحة ولا جناية أو بان التهمة ليست ثابتة أو بان الفعل المسند للمتهم لم يصدر منه ففقرور برأي الاجماع من الشراح عموماً بان الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بأن لاوجه لاقامة الدعوى ليس لها تأثير البتة على الدعوى المدنية بناء على أن القرارات التي تصدر من من القبل من قضاة التحقيق ليس فيها شيء من الاحكام القطعية لانها لا تمنع من اعادة رفع الدعوى العمومية متى وجدت أدلة جديدة وقياساً على ذلك فالامر الذي يصدر بأن لاوجه لاقامة الدعوى في تهمة تزوير أصلية لا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية بالنسبة للورقة المطعون فيها بالتزوير ولا يمنع التقرير من المحاكم المدنية بأن هذه الورقة هي مزورة بناء على الادعاء بالتزوير مدنياً حتى ويجوز ان الحكم المدني يأتي بضد الاسباب الموضحة بالامر الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى (انظر نوتة ١٣٧٠ و ١٣٨٢ صحيفة ١٧٩ دالوز كودا نوتيه مدني جزء ٢)

وحيث ان القرار الذي صدر من قاضي تحقيق الجنايات بتاريخ ٢٣ مارث سنة ٩٩ في قضية النيابة نمرة ٢٦٠ ضد سلامة جرجس وان كان قضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى قبل المذكور بناء على أن التهمة ليست ثابتة وتأيد هذا الامر من أودة المشورة بتاريخ ٢٨ مارث سنة ٩٩ الا أنه لا يمنع ذلك من التقرير أمام المحكمة المدنية بالتزوير في الورقة المنسوب تزويرها اليه وتقرر من قاضي التحقيق بأن لاوجه قبله بشأنها وهذا لاسباب السالفة الذكر

وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوى الفرعية في غير محلها ويتمين رفضها

فبناء على هذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض المسئلة الفرعية المقامة من وكيل المدعى عليه وكلفت الاخصام بالتكلم في الموضوع بجلسة ٩ يناير سنة ١٠٠٠

فالطعن في صحة انتخاب أحد الأعضاء لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية يحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقول النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الأعضاء لمجالس المديرية فيحال على المحكمة الابتدائية الكائن بدارتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكماً قطعياً بغير مصاريف

وأذا طرأ على أحد الأعضاء أثناء نيابته ما يوجب عدم أهليته فيسقط من العضوية بقوة القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد اطلاعه على الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور بإجراء انتخاب جديد للمحل الخالي على حسب المدون في المادة التاسعة والأربعين من القانون النظامي

المجلة المصرية

أذا كان رواج التأليف في الشرق يترتب على شهرة الكتاب كما في الغرب فلا بد أن تنال المجلة المصرية رواجاً بين الناطقين بالاضاد لا يفوقه رواج مجلة هربية لأن صاحبها ومحررها خليل أقدى المطران الكاتب البليغ والشاعر المجيد مكاتب الاهرام سابقاً قد نال شهرة من صناعات الانشاء والنظم قلباً ينالها غيره من كتاب هذا العصر وما قد صدرت المجلة المصرية ضافية بالمواضيع الادبية وفي كل صفحة منها شاهد ناطق على مكانة حضرة في فني الشعر والنثر

ولم يكتف حضرة صاحبها الفاضل بمحمود به قريحته الوقادة لايفاء المجلة حاجتها بل يشاركه في تحريرها لجنة من اعظم الكتاب ليسع الوقت الناية في تحريرها وفي انتقاء مواضيعها وجمع مآنها ولهذا لا ريب أن تكون محفة هريزة المثال

وقد اشتملت المجلة على باب اللادبيات وآخر في مباحث الشرق والغرب وآخر في المباحث الفلسفية وآخر في حفظ الصحة وآخر في التاريخ وآخر في الاقتصاد

وآخر في الأنباء العلمية الخ وحاصل القول قد جمعت هذه المجلة الفراء كل مائدة واقف من الحقائق العلمية والادبية باباغ لغة واسلس عبارة وهي تصدر كل شهر مرتين وبدل اشتراكها السنوي ثمانين غرشاً صاعاً قفاني على حضرة صاحبها الفاضل وتتمى لها الرواج

محكمة هميا الجزية بالقازيق

اعلان بيع

نشره أولى

بجاسة المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي المحكمة بالقازيق في يوم الثلاثاء ٣ يوليو سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في بيع العقارات الآتي بيانها للموكة الى رمضان عامر عوض الفرس

بناء على طلب علي باشه حسن ومصطفى علي وعلي باشه الكبير الولي على ولده علوان من الناحية المذكورة وقاه لمبلغ ٤١٤ قرش صاغ والمصاريف

تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٤ مايو سنة ٩٠٠ نمرة ٦١٦ سنة المسجل بمحكمة القازيق الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ مايو سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٢٣٨ والتمن الاساسي قسمة ٣٠٠ قرش صاغ بمقتضى شروط البيع المدرجة بحكم نزع الملكية بادي الذي ذكر المودع بقلم كتاب المحكمة

بيان العقارات المراد بيعها

أولاً قبطاين و ١٤ سهم شامافي قراريط و ٤ سهم طيان خراجيه كاشه بمحوض الصورة بزمام ناحية القرنين على ثلاث قطع الاولى حدها البحري عطيه محمد والغربي مصرف كفر الغرازي والقبلي مصطفى علي واخوته والشرقي جسر ترعة السعدية - والثانية حدها البحري عطيه محمد والغربي حسين حسن واخوته والقبلي مصطفى علي واخوته والشرقي مصرف كفر الغرازي - والثالثة حدها البحري

عيسى موسى والغربي المذكور والقبلي محمد مسعد والشرقي جسر ترعة السعدية - ثانياً اربعة نخلات مشمرة مقروسة بالقطعة الاخيرة ثالثاً نصف منزل مبني بالطوب يبلغ مقاسه ١٥٦ متر كائن بحارة المويضات الدبابات بالقرين حده البحري احمد عوف والغربي ورثة محمد كرموع والقبلي عيسى موسى والشرقي احمد عائش

فن له رغب للشراء عليه ان يحضر في الميعاد المرقوم

تحريراً بسراي المحكمة في يوم الاثنين ٤ يونيه سنة ٩٠٠

كاتب اول محكمة هميا
علي محمود

اعلان

انه في يوم الاثنين ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ١ افرنكي مساء بسوق قوس

سيصير الشروع بطريق المزاد العمومي في مبيع بقره صفره سن ٦ سنوات تقريباً تعلق احمد محمود حسين المزارع من ناحية السيد الواقع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة قنا الاهلية في ٢١ مايو سنة ٩٠٠

بناء على طلب علي عبيد الهادي فراج مزارع بالسيد وتفاذاً لمحضرة الصلح الصادر من محكمة قنا الجزئية في ١٩ اكتوبر سنة ٩٨ نمرة ١٧٢٥ جدول سنة ١٨٩٨

فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك ومن رمى عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد للبيع عن ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بسراي المحكمة في ١٠ يونيه سنة ٩٠٠
باشمحضر محكمة قوس
فرنسيس عبد الملك

صاغ والمصاريف ومتخذاً له محلاً مختاراً مكتب
محمد بك ابراهيم عمدة الجزية
وسيكون البيع لمن يري عليه المزاد بشرط
دفع الثمن فوراً ومن يتأخر عن الدفع يعاد
المزاد على ذمته ويعامل حسب القانون
تحريراً بمصر في يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٠٠
نائب باشمخضر الازبكيه
علي احمد

اعلان

من محكمة السيد زينب
عن مبيع عقار
نشره اولي

انه في يوم الخميس ٥ يولييه سنة ١٩٠٠
الموافق ٨ ربيع اول سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي
صباحاً بمجلسه المزادات العمومية التي ستمقد
باعلا قره قول قسم السيد زينب
سبصر الشروع في بيع العقار الآتي ببيان
ادناه قما واحداً ومحدد لاقتناح المزايدة فيسه
مبلغ وقدره ٦٠٠ قرش صاغ
بيان العقار

حصه قدها تسعة عشر قيراط شائعة في منزل
كان بحارة الملقه بدير ماري جرجس قسم مصر
القديمة محدود بمحدود أربع الحد القبلي شارع
مرور والشرقي منزل حنا زخريا والغربي منزل
ابراهيم منصور والبحري الست هيلانه ام جرجس
يشتمل على دورين وبعضه مخرب ومبنى بالطوب
الاحمر

وهذا البيع بناء على طلب الست هيلانه
بنت ابراهيم الساكنة بمصر القديمة ومتخذة لها
محلاً مختاراً مكتب حضرة قيسر أفندي نصر
الحامي

ضد

مخايل جرجس الصابغ عن نفسه وبصفته

وهذه المنقولات سبق توقيع الحجز عليهما
بتاريخ ٣ مارت سنة ١٩٠٠ بمعرفة محمد أفندي
حافظ المحضر بمحكمة الموسيقى الجزئية ومحدد
لميعها يوم الخميس ٢١ مارس سنة ١٩٠٠ ولعدم
قيام الطالب بالاجراءات القانونية المختصة بالنشر
واللصق من توقف اجري البيع
فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
اليوم والساعة والمحل الموضحين اعلاه ومن
يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ومن تأخر عن
يعاد بالتالي على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً في ١٠ يونيه سنة ١٩٠٠ و ١٢ صفر
سنة ١٣١٨

نائب باشمخضر
محكمة الموسيقى
امضا

اعلان

من محكمة الازبكيه الجزئية

عن مبيع مواشي محجوزه بالمزاد العمومي
انه في يوم السبت ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ عشره افرنكي صباحاً ٣ ربيع اول
سنة ١٣١٧

سبصر الشروع في مبيع فرس شقره حجله
سن ٨ ثمانية تقريباً صاغ سليم بسوق امبابه جزيه
بالمزاد العمومي

وهذه الفرس هي تطلق احمد السيد غراب
المزارع السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة حامد
افندي هدي المحضر بمحكمة الجزية الجزئية
تنفيذاً للحكمين الصادرين من محكمة الازبكيه
أحدهما بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٠٠ والثاني
بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٠٠ ومشمول بصيغة
التفديد

وحجز هذه الفرس هو بناء على طلب الحاج
حسين يرق التاجر ببولاقي وقام بمبلغ ٢٧٢ غرض

اعلان بيع

انه في يوم الاحد أول شهر يوليو سنة
١٩٠٠ و ٤ شهر ربيع الاول سنة ١٣١٨
الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق محلة دمنه
سبصر بيع منقولات منزليه مثل نحاس
اصناف ملبوسات تملق موسى حبيب من ميت
محلة دمنه بالمزاد العمومي
بناء على طلب حسين افندي عبد السيد
كاتب أول محكمة دكرنس الجزئية بصفه حضرة
مدير خزينة القنود بالمحكمة وتلك الاشياء
محجوزه بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٠ نفاذاً لقاعة
الرسوم المستحقة على المحجوز ضده وقدرها
٩٠٠ مليم بخلاف ما يستجد من المصاريف
فاقضى النشر بذلك للمعلومية

الكاتب
حسن عبد السيد

اعلان

عن مبيع منقولات محجوزه

بالمزاد العمومي محكمة الموسيقى الجزئية
انه في يوم الخميس ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠
الموافق ٢٣ صفر سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي
صباحاً بشارع اليومى بالحسانيه
سبصر الشروع في مبيع منقولات محجوزه
بالمزاد العمومي وهي الآتية خشب كاملين لزوم
عصير الزيت اسراهم خوص وحجر مماس كامل
الآلة لزوم المعصره وحجر مماس خالي الآلات
غير راكب تطلق الحرمة استتبهت محمد الشحاته
وسليمان محمد القاطنين سكنا بشارع اليومى
بالحسانيه بناء على طلب السيد عبد الرحمن أبو
شوشه بناء على محضر الصلح بتاريخ ٢٩ نوفمبر
سنة ٩٩ ومعلن للمدعي عليهما بتاريخ ١٥ فبراير
سنة ١٩٠٠ وفاء لمبلغ ١٦٤ قرش صاغ الباقي به
مطلوب المدعي

وصي على ابنته كنوره القاصره وجر جس ميخايل
جر جس وثمان بنت ميخايل الساكنين بدير
ماري جرجس بمصر القديمة
بموجب حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٠٠٠ قاضي بزرع ملكية المدعى
عليهم للمقام المذكور ومودوع مع باقي الاوراق
بما فيها شروط البيع بقلم كتاب المحكمة في القضية
للمدينة نمرة ٤٣٥ سنة ١٠٠٠
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة المحددين بعاليه والاطلاع على شروط
البيع وقت ما يريد

تحريراً بمصر في ٩ يونيه سنة ١٠٠٠
كاتب أول
محكمة السيد
احمد ابراهيم

محكمة مصر الابتدائية الاهليه
اعلان
نشرة ثانية

في القضية نمرة ٣٤٩ سنة ١٩٠٠

انه في يوم الخميس ١٩ يولييه سنة ١٠٠٠
موافق ٢١ ربيع أول سنة ١٣١٧ الساعة ٩
اقرنكي صباحاً

بجدة المزايدات العمومية التي ستعقد بسراي
المحكمة الكائنة بشارع البستان بالاسماعيلية
سيصير الشروع في بيع المنزل الذي بيانه
بالمزاد العمومي قسماً واحداً بناء على طلب
ديوان الاوقاف ضد الشيخ عيسى مصلح الفقي
والست ليله زوجة المرحوم الشيخ كيلاني
والست زونه زوجة المرحوم الشيخ محمد المهدي
الغير معلوم محل اقامتهم ومعاين بالنيابة ومحدد
لاقتراح المزايد مبلغ ٩٠ حنبيه حسب ما تقرر
بجلسة يوم ١٤ يونيه سنة ١٠٠٠ خلاف المصاريف
بيان المنزل

منزل كان بدرب لوليه بقم عابدين حده

البحري عطفه لوليه المذكور وفيه الوجهه
والباب والقبلي ربع وقف سيدي يحيى نظاره
الشيخ محمد ابراهيم والشرقي منزل علي الدجوي
والغربي منزل الشيخ محمد أبو النجا
وبتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٠ حكم من
هذه المحكمة بزرع ملكية المدعى عليهم من المنزل
المذكور وببعض رفاقه لدين ديوان الاوقاف البالغ
قدره ثلاثة وأربعين جنباً وأثنين وأربعين ملهم
وقد سجل هذا الحكم بقلم كتاب المحكمة في ٤
نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٦٧٤

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم
والساعة الموضحين اعلاه وله الاطلاع على شروط
البيع المينة بحكم نزع الملكية المودع مع باقي
الاوراق بقلم كتاب المحكمة وقت ما يريد
تحريراً بسراي المحكمة في يوم السبت ١٦
يونيه سنة ١٠٠٠ موافق ١٨ صفر سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة
مصر الاهليه
امضا

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بمؤن الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
قد انتهى في اللغة العربية جامعاً لثلاث كتابات
الثمانية حروب صليبية من سنة ١٠٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلائهم على بلاد
الشام لغاية سنة ١٢٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
وتحريصات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح
الدين الايوبي ومحاربتة لملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين أيوب وأسر لوبس التاسع
ملك فرنسا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان

قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صفحة
ونعته كما يأن بخلاف أجرة البريد وهي فرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ • مجلد تجليد بروتو جميل

١٥ • مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا
بمئزلة نمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقطرة الامير حسين
بمصر أو بمئزلة سعادتلو اقدم عبد السلام باشا
المويلحي أو بمئزلة العلم حسن شداد بشارع محمد
علي • وبباع أيضاً بالمجلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنة بشارع عبدالعزيز بمصر
بمكتبة الترتي الكائنة بشارع عبد العزيز بمصر
بدار البقالة المصرية بالمبانية
بذلك عبد السلام اقندي الصبي البنان بالسكة
الجديدة

بذلك الاوسطى حسانين علي الشريف
الترزي بالحزاوي
كاتبه
سيد علي الحبري

مجموعة المحاكم

عن سنة ١٩٠٠

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مديرية وتجارية وجنائية
ونقض واورام وتضمن أيضاً الاوامر الصالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وتضمن هذه المجموعة
مجلة هومبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و١٣٠ خلاصهم

(طبع بالمطبعة العمومية)